

Distr.: General
12 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون

البنود ٢٠ (ب) و (د) و ٣٣ و ٤٦ و ٧٤ (ب) و (هـ) و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٨ و ١١٦ و ١٦٥ و ١٦٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلىفرادى البلدان أو المناطق؛ المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

ثقافة السلام

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين
نزع السلاح العام الكامل: إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى؛ المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

العولمة والاعتماد المتبادل

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم نص إعلان دوشاني، الصادر في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، عن رؤساء الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان (انظر المرفق)، وكذلك نص البيان المشترك المتعلق بنتائج اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، المعقود في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، داخل إطار اجتماع رؤساء دول "خماسي شنغهاي" (انظر التذييل).

ونكون ممتنين لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها وتذييلها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٠ (ب) و (د) و ٣٣ و ٤٦ و ٧٤ (ب) و (هـ) و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٨ و ١١٦ و ١٦٥ و ١٦٦ من جدول الأعمال المؤقت، وكذلك من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيرغي ف. لافروف
السفير والممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ينغفان وانغ
السفير والممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) راشد عليموف
السفير والممثل الدائم لجمهورية طاجيكستان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) الميرا إبراهيموفا
السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية قيرغيزستان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مادينا ب. جاربوسيونوفا
السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية كازاخستان
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة

إعلان دوشانبي الصادر عن رؤساء دول الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان

[الأصل: بالروسية والصينية]

إن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان،

اقتناعاً منها بأن زيادة تنمية التعاون والمساعدة الفنية المتبادلة في إطار ”خماسي شنغهاي“ على أساس علاقات الصداقة وحسن الجوار إنما تحقق المصالح الأساسية لشعوب البلدان الخمسة، وتواكب الاتجاهات العصرية نحو إقامة عالم متعدد الأقطاب ونظام دولي سياسي واقتصادي عادل وسليم،

واستناداً إلى الرغبة المشتركة لبلدان ”الخماسي“ في تعزيز علاقات الصداقة التي تتوارثها الأجيال، وتسوية جميع المشاكل انطلاقاً من روح التفاهم والتساوي في الحقوق والمنفعة المتبادلة عن طريق التشاور،

وتأكيداً منها لتمسكها بروح وأهداف الوثائق التي أبرمت في كافة اجتماعات ”الخماسي“، وكذا جميع المعاهدات والاتفاقات الثنائية المبرمة فيما بينها،

وبعد أن نظرت - في جو من التفاهم والآراء البناءة - في حالة ومستقبل التعاون المتعدد الأطراف في المجالات ذات الاهتمام المشترك،

تعلن أنها:

١ - تعرب عن ارتياحها البالغ لتنمية العلاقات بين الدول أعضاء ”خماسي شنغهاي“ وترى أنه قد تحققت نتائج عظيمة في مجال تعزيز الثقة والتعاون المتبادلين، وأن ”الخماسي“ يقوم بدور متزايد الأهمية في تعزيز التعاون والاستقرار في المنطقة، وأنه يعمل على تحقيق التنمية الشاملة في البلدان أعضاء ”الخماسي“.

وسوف تبذل الأطراف ما في وسعها لتحويل "خماسي شنغهاي" إلى هيئة إقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في المجالات المختلفة.

٢ - تؤكد رغبتها في أن تصبح آسيا الوسطى منطقة للسلم وحسن الجوار والاستقرار والتعاون الدولي المتكافئ، وتدين أي نزاعات أو تهديدات أو تدخلات خارجية تؤدي إلى تعقيد الأوضاع في هذه المنطقة. وبناء على ذلك، وبالنظر إلى الحالة السياسية السائدة في المنطقة وحولها، والمرتبطة بموقعها الجغرافي، تعرب الأطراف عن عزمها التام على تعزيز التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والعسكرية والفنية العسكرية والمجالات الأخرى، بغية تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

٣ - ترى أن الاتفاقيات التي أبرمتها البلدان الخمسة في مجال تسوية النزاعات الحدودية وبناء الثقة العسكرية إنما تبرز مفهوما أمنيا جديدا يقوم على الثقة المتبادلة والمساواة والتعاون، ويساعد على تعزيز التفاهم وحسن الجوار، ويسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق الاستقرار في المنطقة بوجه عام.

وتعرب الأطراف عن تمسكها الراسخ بالتنفيذ التام لكافة أحكام اتفاقيات الدول الخمس المتعلقة بتعزيز الثقة في المجال العسكري وبالتخفيض المتبادل للقوات المسلحة في مناطق الحدود، والتي أبرمت في شنغهاي وموسكو في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، على التوالي، والتي أنشأت لأول مرة منطقة للثقة والشفافية والقابلية للتنبؤ والتحقق في مجال الأنشطة العسكرية في الشريط الحدودي الممتد لما يزيد على ٧ آلاف كيلومتر.

وتؤكد الأطراف، مع الارتياح، على نجاح بدء أعمال فريق التحقق المشترك لبلدان "الخماسي"، المكلف بتنظيم وتنسيق أعمال التفتيش، وترى ضرورة الاستفادة من إمكانيات هذا الفريق كذلك من أجل بحث المسائل المرتبطة بتعزيز الثقة في المجال العسكري. وتدعو الأطراف إلى تنشيط الجهود في هذا الاتجاه من خلال وسائل منها إقامة دورات دراسية وتدريبية مشتركة للتوعية بالأنشطة العسكرية الخطرة، وتبادل الخبرات المكتسبة في مجال المساعدة في عمليات حفظ السلام، وعقد مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية ومسابقات رياضية.

٤ - ترى أنه لزيادة تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون الودي بين البلدان الخمسة في المجال العسكري، وتضافر الجهود المشتركة من أجل حماية السلم والأمن في المنطقة، ينبغي عقد اجتماعات لوزراء الدفاع وإجراء مشاورات بين أجهزة الدفاع في الدول أعضاء "خماسي شنغهاي".

٥ - تؤكد عزمها على مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف الديني والانفصالية القومية، التي تشكل كلها تهديدا للأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، وكذلك مكافحة الأعمال الإجرامية من قبيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والمهجرة غير القانونية. وتحقيقا لهذه الأهداف، ستقوم دول "الخماسي"، في القريب العاجل، بوضع برنامج شامل وإبرام ما يلزم من معاهدات واتفاقات تعاونية متعددة الأطراف، وعقد لقاءات إقليمية تضم قيادات أجهزة إنفاذ القانون، والحدود والجمارك، والأجهزة المتخصصة بالبلدان الخمس، وذلك بغية القيام، في إطار "الخماسي"، بعقد دورات دراسية في مجال مكافحة أعمال الإرهاب والعنف.

تعرب عن عزمها على عدم السماح باستغلال أراضيها لتنظيم أي أعمال تمس بسيادة أي من الدول الخمس أو بأمنها أو بنظامها الاجتماعي.

وتعرب عن ارتياحها للمستوى الذي وصل إليه التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة المتخصصة بالبلدان الخمسة في إطار "مجموعة بيشكيك"، وتؤيد مبادرة جمهورية قيرغيزستان المتعلقة بإنشاء هيئة إقليمية لمكافحة الإرهاب مقرها مدينة بيشكيك، وتحض أجهزتها المختصة على إجراء محادثات بهدف إعداد مقترحات محددة وإجراء مشاورات في هذا الشأن.

٦ - تعارض - انطلاقا من أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحق الشرعي لكل دولة في اختيار سبل تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا لخصائصها - التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بما في ذلك تحت شعار "المساعدة الإنسانية" و "حماية حقوق الإنسان"، وتساند جهود بعضها البعض الرامية إلى حماية استقلال دول "الخماسي" وسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقرارها الاجتماعي.

وتؤكد الأطراف تمسكها بمبدأ احترام حقوق الإنسان، وترى، عند تطبيقه، ضرورة مراعاة الخلفية التاريخية لكل دولة. كما تؤكد الأطراف على أن تطبيق هذا المبدأ يجب ألا يتعارض مع أي مبادئ أخرى متعارف عليها من مبادئ القانون الدولي.

وتعرب الأطراف عن تأييدها لما تبذله جمهورية الصين الشعبية من جهود في سبيل حماية وحدة أراضيها طبقا لمبدأ "صين واحدة".

كما تعرب الأطراف عن تأييدها لموقف الاتحاد الروسي من تسوية الحالة في الجمهورية التشيكية.

٧ - تؤكد - في مواجهة التحديات السياسية وغير السياسية التي يواجهها عالم اليوم، بما فيها محاولات تغيير ممارسات تسوية المشاكل الدولية والإقليمية - على أنها ستعمل على تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها الآلية العالمية الوحيدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. كما أنها تعارض عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتوقيع جزاءات على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وعلى محاولات أي دولة أو مجموعة من الدول احتكار عملية صنع القرار في الشؤون الدولية والإقليمية انطلاقاً من مصالحها الشخصية.

٨ - تؤكد على الضرورة المطلقة لحماية معاهدة الحد من المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف لعام ١٩٧٢ والامتنال التام لأحكامها. ذلك أن هذه المعاهدة قد حظرت إقامة منظومات دفاعية مضادة للقذائف في أراضي الدول. وهذه المعاهدة تعتبر دعامة للاستقرار الاستراتيجي وأساساً لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

وترى الأطراف أن نشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف في مسرح العمليات العسكرية في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن يهدد الاستقرار والأمن في المنطقة، ويعمل على تصعيد سباق التسلح. وفي هذا الصدد، تعرب الأطراف عن مساندتها لموقف الصين المعارض لخطة أي دولة كانت ضم تايوان، بأي شكل كان، لبرنامج نشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف في مسارح العمليات العسكرية.

٩ - ترى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي صمدت لاختبار الزمن والتي يوافق هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لإبرامها، قد أكدت دورها كأداة فعالة لوقف خطر انتشار الأسلحة النووية والتقليل من احتمالات نشوب نزاع نووي. ولذلك، تدعو الأطراف إلى إكساب هذه المعاهدة الصفة العالمية.

١٠ - تساند مبادرة جمهورية أوزبكستان الداعية إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم آسيا الوسطى، وترى أن معاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية يجب أن تكون متفقة ومبادئ ومعايير هذا النوع من الوثائق.

١١ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار المواجهة العسكرية والسياسية في أفغانستان، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي والدولي.

وتساند الأطراف جهود الأمم المتحدة ودورها القيادي في التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الأفغاني، وتدعو كافة القوى المتناحرة إلى ضبط النفس والعودة في أقرب وقت ممكن إلى المفاوضات السلمية مراعاة لمصالح جميع فئات وطبقات المجتمع الأفغاني.

١٢ - تشيد بإتمام عملية التسوية السلمية وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان، وتؤيد السياسة التي تنتهجها قيادة ذلك البلد والتي تستهدف إنجاز مهام الانتعاش الاقتصادي في فترة ما بعد انتهاء النزاع، وتطوير المؤسسات الديمقراطية، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وتدعو الأطراف المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لتحقيق التنمية في جمهورية طاجيكستان.

١٣ - ترى أن مؤتمر التعاون وتدابير بناء الثقة في آسيا بمثابة عملية إيجابية في القارة الآسيوية تكفل - إلى جانب الأجهزة والآليات القائمة في آسيا - تهيئة إمكانيات إضافية لإقامة حوار سياسي حول مسائل الأمن الإقليمي، وزيادة مستوى الثقة المتبادلة، وتنمية التعاون المتعدد الأطراف.

١٤ - ستشجع تماما - استنادا إلى مبادئ المساواة والتعاون المتبادل النفع - على إقامة وتنمية الشراكات التجارية والاقتصادية في إطار "الخماسي"، مع تحسين مناخ الاستثمار والأعمال التجارية في بلدانها، إلى جانب تهيئة الظروف اللازمة لتمكين مواطني وشركات بلدان "الخماسي" الأخرى من مواصلة الأنشطة الاقتصادية العادية، فضلا عن تسوية المنازعات التي تنشأ في إطار التعاون فيما بينهم.

وترى الأطراف أن تنفيذ مبادرة كازاخستان الداعية إلى عقد اجتماع لرؤساء حكومات البلدان الخمسة إنما يحقق تماما هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، تؤيد الأطراف فكرة قيام الأجهزة المختصة في الدول الخمس، حسب الضرورة، بتشكيل أفرقة خبراء مشتركة للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة.

وتؤيد الأطراف رغبة جمهورية الصين الشعبية في مشاركة روسيا وبلدان آسيا الوسطى في تنمية المناطق الغربية من الصين.

وترى الأطراف أن الاستغلال الفعال لإمكانيات الطاقة في بلدان "خماسي شنغهاي" وتعزيز التعاون الإقليمي المتبادل النفع في مجال الطاقة إنما يمثلان عاملا هاما من عوامل تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة، كما أنه سيساعد جميع دول "خماسي شنغهاي" على بلوغ مستوى جديد من التعاون المتعدد الأطراف.

١٥ - ستشجع على تنمية التعاون فيما بين بلدان "الخماسي" في مجال الثقافة، بما في ذلك التنظيم المشترك لمختلف المهرجانات والمعارض والجولات الثقافية. وترى الأطراف أن من المفيد القيام، في وقت مناسب، بعقد لقاء بين وزراء الثقافة في البلدان أعضاء "الخماسي".

١٦ - من منطلق اهتمامها الجاد بمسألة حماية البيئة، بما في ذلك استغلال الموارد المائية في المنطقة، ستعاون في هذا المجال على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

١٧ - من منطلق اهتمامها البالغ بتنمية التعاون فيما بين وزارات خارجية دول "الخماسي"، ترى أن من المستحسن عقد اجتماعات سنوية لوزراء خارجيتها لبحث مسائل تنمية التعاون فيما بين البلدان الخمسة في كافة المجالات، وكذلك لبحث المشاكل الدولية والإقليمية والتوصل إلى إيجاد حلول لها.

١٨ - من منطلق حرصها على تناسق بداية وسير أعمال بحث مسائل التعاون في الإطار "الخماسي"، ستقدم كافة أشكال المساعدة اللازمة للمنسقين القطريين في كل من بلدان "الخماسي". وفي هذا الصدد، تؤيد الأطراف إقامة مجلس للمنسقين القطريين، إلى جانب اعتماد وثيقة تنظيمية خماسية تستهدف رفع كفاءة أعمال المجلس.

١٩ - تؤكد على أن تعاون البلدان الخمسة غير موجه ضد أي دول أخرى، وأنه علني. وتشيد الأطراف بمشاركة البلدان المهتمة الأخرى في بعض برامج ومشاريع "الخماسي" التعاونية، سواء على الصعيد الحكومي الدولي أو غيره.

٢٠ - في شخص كل من رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتين، ورئيس جمهورية الصين الشعبية، تسيان زيمين، ورئيس جمهورية طاجيكستان، إ. ش. رحمانوف، ورئيس جمهورية قيرغيزستان، ع. أ. أكاييف، ورئيس جمهورية كازاخستان، ن. أ. نزارباييف، تشيد بمشاركة رئيس جمهورية أوزبكستان، إ. أ. كريموف، في مؤتمر قمة "خماسي شنغهاي" المنعقد في مدينة دوشانبي.

رئيس الاتحاد الروسي
(توقيع) ف. ف. بوتين

رئيس جمهورية الصين الشعبية
(توقيع) تسيان زيمين

رئيس جمهورية طاجيكستان
(توقيع) إ. ش. رحمانوف

رئيس جمهورية قيرغيزستان
(توقيع) ع. أ. أكاييف

رئيس جمهورية كازاخستان
(توقيع) ن. أ. نزارباييف

مدينة دوشانبي، ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠

تذييل الرسالة المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين وجمهورية طاجيكستان وجمهورية
قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك المتعلق بنتائج اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الروسي وجمهورية
الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية
كازاخستان

[الأصل: بالروسية والصينية]

في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، انعقد في مدينة دوشانبي الاجتماع الأول لوزراء خارجية
الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان
وجمهورية كازاخستان في إطار اجتماع رؤساء دول "خماسي شنغهاي".

وانعقد الاجتماع في جو بناء من التفاهم.

وبحث الوزراء نتائج تنمية التعاون فيما بين دول "خماسي شنغهاي" خلال الفترة
التي تلت مؤتمر القمة الذي انعقد في بيشكيك في شهر آب/أغسطس ١٩٩٩، حيث أكدوا
مع الارتياح ارتفاع مستوى الثقة المتبادلة في المجال العسكري في مناطق الحدود المشتركة بين
بلدان "الخماسي"، والتوصل إلى حلول مناسبة للمشاكل الحدودية المتوارثة من الماضي،
وتعزيز التعاون في المجالين السياسي والأمني، وتوسيع نطاق التفاهم في الشؤون الإقليمية
والدولية، وزيادة تنمية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المتبادل النفع.

وتجسد إقامة وتطوير الآليات في إطار "خماسي شنغهاي" رغبة شعوب الدول
الخمس في تعزيز علاقات حسن الجوار والشراكة الودية فيما بينها، والتي تنطوي على نوعية
جديدة من العلاقات الدولية - غير التكتلية - العلنية وغير الموجهة ضد بلدان أخرى، والتي
تقوم على التعاون المتكافئ والثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة. وهذا يسري ممارسة الدبلوماسية
المعاصرة والتعاون الإقليمي، ويؤدي دورا هاما في كفالة الأمن والاستقرار في المنطقة،
ويساعد على تعزيز الاتجاه نحو تعدد القطبية في العالم وإقامة نظام دولي عادل ورشيد.

وأشار الوزراء إلى أن هذه العناصر قد تجسدت في مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر
القمة، وهي "إعلان دوشانبي" الذي ينص في الوقت نفسه على زيادة تعزيز وتنمية التعاون
ويقرر مهام محددة في هذا الصدد والتدابير اللازمة لإنجازها.

وأرثأى الوزراء أنه لكفالة زيادة عنصر النتائج في اجتماعات القيادات العليا لبلدان
"خماسي شنغهاي"، وتنسيق التعاون في الشؤون الدولية والإقليمية، يتعين تطوير وزيادة
إثراء مضمون آليات التعاون في إطار "خماسي شنغهاي"

وتحقيقاً لهذا الهدف، اتفق الوزراء على مواصلة عقد اجتماعات بواقع مرة واحدة على الأقل في السنة، في كل واحدة من الدول الخمس على التوالي، وذلك لتبادل الآراء حول الأوضاع الراهنة في العالم والمنطقة، وكذلك على إجراء مشاورات فيما بين وزارات خارجية بلدان "الخماسي" حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وأقر الوزراء إنشاء مجلس المنسقين القطريين لشؤون التعاون في إطار "خماسي شنغهاي"، الذي سيمارس مهامه استناداً إلى النظام الأساسي الذي يتولى وضعه وإقراره. ودعا الوزراء إلى منح المجلس، تدريجياً، صلاحيات الجهاز التنفيذي التابع لـ "خماسي شنغهاي"، وذلك بإبرام الاتفاق الخماسي اللازم.

وأكد الوزراء على أن تنمية التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الخمس لا يعد فقط بمثابة ردها اللازم على الوضع الراهن الناجم عن العولة الاقتصادية وإنما كذلك بمثابة مرحلة هامة من مراحل تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، وعامل هام من عوامل التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. كما أكدوا على أن وزارات خارجية الدول الخمس ستقدم المساعدة الشاملة وستهيئ الظروف اللازمة لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين بلدان "الخماسي".

وأشاد الوزراء بالتوصل إلى إيجاد حل نهائي للمشاكل الحدودية بين كل من الصين وكازاخستان والصين وقيرغيزستان. وأكدوا أن كلا من الصين وروسيا والصين وطاجيكستان ستواصلان - على أساس المعاهدات المتعلقة بالحدود الراهنة وطبقاً لقواعد القانون الدولي المتعارف عليها، ومن خلال مشاورات متكافئة وانطلاقاً من روح التفاهم والتنازلات المتبادلة - إجراء مفاوضات تستهدف إيجاد حل عادل وشامل للمشاكل الحدودية. وأعرب الوزراء عن إيمانهم بأن أطول حدود برية في العالم بين الصين، من جهة، وروسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، من جهة أخرى، ستصبح شريطاً حدودياً للصدقة المتينة التي تربط بين شعوب هذه البلدان.

وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي والتطرف الديني والانفصالية القومية، حيث أكدوا أن هذه القوى تشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في المنطقة، وأكدوا ضرورة تقوية التعاون في هذا المجال، سواء على الصعيد الثنائي أو الصعيد المتعدد الأطراف، مع توقيع دول "الخماسي" على المعاهدات والاتفاقيات اللازمة.

وأشاد الوزراء بإشادة بالغة بمساهمة جمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان في حماية الاستقرار في آسيا الوسطى، وأكدوا على مساندتهم لمبادراتها وجهودها التي تخدم عملية تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وكذا عملية تعزيز تدابير بناء الثقة في آسيا. وأدان

الوزراء ما تقوم به أي قوى خارجية من أعمال تؤدي إلى زيادة تعقيد وحدة الوضع في المنطقة.

وأشاد الوزراء بنجاح إتمام عملية التسوية الطاجيكية وتحقيق الوئام الوطني في طاجيكستان، وأعربوا عن مساندتهم لما تبذله طاجيكستان، حكومة وشعبا، من جهود ترمي إلى حماية استقلالها وسيادتها، وكفالة تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادها الوطني في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

وأعرب الوزراء عن قلقهم من دلائل تزايد الهيمنة واستخدام سياسة القوة في تسوية المنازعات، وكذا إزاء نشوب الحروب والنزاعات المحلية والنزاعات الإقليمية، فضلا عن تزايد التحديات التي تواجه البشرية.

وأكد الوزراء أن التقيد التام بالأهداف والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، فضلا عن مراعاة المجتمع الدولي للمبادئ الخمسة للتعيش السلمي إنما تعد كلها بمثابة الدعامة الرئيسية لكفالة السلم والاستقرار في العالم أجمع وتحقيق التنمية الشاملة والازدهار للبشرية. وأشار الوزراء إلى أن روسيا والصين، باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، يقومان بدور هام في كفالة السلم والأمن في العالم أجمع.

وأشار الوزراء إلى أنه رغم الصعوبات، فإن مسيرة التنمية في العالم مستمرة نحو التعددية القطبية. وأكدوا على أن بلدان "الخماسي" ستعمل على تعزيز التعاون الاستراتيجي في الشؤون الدولية، وستحارب أي شكل من أشكال "التدخل الجديد في شؤون الدول الأخرى". وأعلن الوزراء عن عزمهم على محاربة كافة أعمال ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة من خلال إنفاذ القانون وتقديم المساعدات الإنسانية، وأكدوا على أن مسألة عالمية حقوق الإنسان يجب ربطها بواقع الحال في أي منطقة من مناطق العالم.

وأكد الوزراء على تأييدهم لقرار الجمعية العامة الصادر في عام ١٩٩٩ بشأن "حماية معاهدة المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف والامتناع لها"، كما أكدوا على أن هذه المعاهدة ينبغي التقيد بها تقيدا شاملا وتامًا، ونددوا بأي محاولة للإخلال بهذه المعاهدة. وأشارت الأطراف إلى أن تكتلات نشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف في مسرح العمليات العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقوض دعائم السلم والاستقرار في المنطقة.

وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الحالة في أفغانستان، ودعوا الأطراف المتحاربة، باسم المصالح العليا للشعب والدولة، إلى الجلوس في أقرب وقت ممكن إلى مائدة المفاوضات من

أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وأعربوا عن مناهضتهم لاستغلال أفغانستان وأراضيها من جانب أي قوى خارجية للقيام بأعمال تهدد أمن المنطقة.

وأعلن الوزراء عن تأييدهم للموقف المبدئي للصين من مسألة تايوان وموقف روسيا من تسوية الوضع في جمهورية الشيشان.

وأكد الوزراء على أن التعاون في إطار "خماسي شنغهاي" ضروري وليس موجهها ضد أي بلدان أخرى، وأنه يسهم إسهاما كبيرا في حماية الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأشاد الوزراء بمشاركة ممثل جمهورية أوزبكستان في اجتماع دوشاني.

وزير خارجية الاتحاد الروسي
(توقيع) إ. س. إيفانوف

وزير خارجية الصين الشعبية
(توقيع) تان تسياسيوان

وزير خارجية جمهورية طاجيكستان
(توقيع) ت. ن. نزاروف

وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان
(توقيع) م. س. إيمان علييف

وزير خارجية جمهورية كازاخستان
(توقيع) ي. أ. إدريسوف

دوشاني، ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠